

البيروقراطية في الجزائر.. فساد متجذر في العقلية منذ عقود

الاستعمار الفرنسي رسخ عقلية مكبلة للإدارة عبر فرض نظام يعتمد على أجهزة متسلسلة

بعد أكثر من عام ونصف العام على إسقاط المنظومة القديمة في الجزائر والتي كانت دوافع الإطاحة بها تتمحور بالأساس على مرض البيروقراطية، الذي ضرب كل مفاصل الأجهزة الإدارية للدولة لتنتقل العدوى إلى مجتمع المال والأعمال، غير أن النظام الجديد لم يفعل الكثير حتى الآن، ويفسر الباحثون والأكاديميون هذا الفشل المتواصل منذ استقلال البلد النقطي عن فرنسا، بالعقلية القديمة المتجذرة بـ"الفطرة" منذ الحقبة العثمانية، مما يجعل القضية برمتها مطروحة للنقاش لفهم تعقيداتها.

الجزائر - أطلقت الجزائر على مدار سنوات طويلة العديد من المشروعات "الطموحة" بمخصصات مالية كبيرة جدا على أمل تغيير وجه البلاد ومعيشة العباد نحو الأفضل، إلا أن الخيبات توالى وجاءت الصدمات أكبر من المتوقع، فبقت الأمانى محفوظة ولا أحد يعرف متى سيتم القطع مع هذا الأسلوب.

تاريخ أسود

لا أحد من الجزائريين ينكر أن البيروقراطية هي من دمرت الدولة الحديثة، فهم يعرفون أنها نظام قائم وجزء من منظومة الحكم لأن كل شيء يخضع لإدارة تكبل التطوير، فطيلة سنوات خلت اعتمدت هذه الدولة على أنظمة حاكمة لم تفكر بتاتا في تغيير العقلية القديمة، والسبب يكمن في استخدامهما لسياسة "العصا والجزرة". ويرى محللون أن هذا البيع الذي يخيف الجزائريين يعود إلى جذور تاريخية، بدأت خلال فترة الحكم العثماني، الذي أسس للأجيال الأولى من سلسلة البيروقراطية، التي تعتمد على مجموعة من الموظفين في سلم تراتبي طويل يحول دون مرونة الإدارة في الخدمات الحكومية.

ولكن هذا فقط جزء من المشكلة، فإصابع الاتهام موجهة أيضا للفرنسيين، الذين احتلوا الجزائر منذ عام 1930 إلى عام 1962، لكونهم هم من اخترعوا البيروقراطية الحديثة والتنظيم الإداري الذي تكثر به الأجهزة مثل البلدية وفروعها المتعددة ثم الدائرة والولاية.

وهذه العقلية الإدارية الاستعمارية تجعل مصادر القرار والخدمة الحكومية تعتمد على أوراق موافقات من كل تلك الأجهزة، وهو ما يفتح المجال للنفوذ والتعقيدات والتشابك بين هذه الهياكل الإدارية والحكومية.

وكان يتوقع أن يكون خلاص الجزائر من كل هذه التعقيدات الإدارية بعد استقلالها عن فرنسا في بداية ستينات القرن الماضي، ولكن سرعان ما غاصت رجليها أكثر في الوحل بعدما ورثت بيروقراطية النظام الاشتراكي المعرف بسيطرة موظفي الحكومة على سلسلة الخدمات الحكومية التي تشكل أرضية الفساد وممارسة النفوذ خارج القانون. ويعتبر الإعلامي الجزائري محمد مسلم أن ظاهرة البيروقراطية من بين

وحتى حكومة الرئيس عبدالمجيد تبون تبدو عاجزة تماما عن فرض سياسات جديدة يكون فيها سلاح مكافحة الفساد هو أساس إصلاح الوضع رغم ما أعلنت عنه من مواقف لكسب التأييد الشعبي. ولكن ماذا تظل القوى السياسية غير قادرة على اقتلاع

وحتى حكومة الرئيس عبدالمجيد تبون تبدو عاجزة تماما عن فرض سياسات جديدة يكون فيها سلاح مكافحة الفساد هو أساس إصلاح الوضع رغم ما أعلنت عنه من مواقف لكسب التأييد الشعبي. ولكن ماذا تظل القوى السياسية غير قادرة على اقتلاع



وحتى حكومة الرئيس عبدالمجيد تبون تبدو عاجزة تماما عن فرض سياسات جديدة يكون فيها سلاح مكافحة الفساد هو أساس إصلاح الوضع رغم ما أعلنت عنه من مواقف لكسب التأييد الشعبي. ولكن ماذا تظل القوى السياسية غير قادرة على اقتلاع



الإصلاح بشر لا بد منه

موارد طبيعية تعتبر "عرجاء" بالنظر إلى سوء إدارة المسؤولين للأزمات، فهي لم تقم باقتصاد ميثاق ملزم يجعل الجميع تحت قدم المساواة وبالتالي تقديمهم للمحاكمة.

ومع ذلك يأمل الكثير من الجزائريين في أن تقود الإرادة السياسية التي تترجمها مواقف تبون، ورئيس وزرائه، إلى وضع حد للفساد الإداري الذي حطم كل المصادر وخلق حالة من التملل وسط المجتمع بسبب أفكار وتقاليده يفترض أنها زالت من قاموس الممارسات وسلوكيات الموظفين الحكوميين.

ويرى مراقبون سياسيون أن مسار الإصلاحات "الجديد" الذي تعرفه الجزائر لن يحالفه التوفيق، إذا لم يأخذ في المقام الأول تصحيح الخلل الكبير الموجود على مستوى المنظومة الإدارية، خاصة تلك التي تكون على علاقة مباشرة بومية المواطنين.

واعتبروا أنه من غير المعقول والدولة تعيش في القرن الحادي والعشرين أن يقضي المواطن الجزائري وقتا طويلا أمام الدوائر الحكومية من أجل الحصول على وثائق هي في الحقيقة غير ضرورية وليست ملزمة، بل بإمكانه الحصول عليها في ظرف وجيز جدا لو تم اعتماد العمل بقوانين "الحكومة الإلكترونية" التي روج لها كثيرا من دون أن ترى النور.

ويجزم آخرون أن تحسين الخدمات الحكومية سوف يوفر على الدولة النقطية التي تعاني من أزمة مالية واقتصادية حادة بسبب انخفاض عائداتها النفطية، الكثير من الوقت والأموال التي يمكن استثمارها في مجالات أخرى قادرة على خلق الفروة وتساعد على تحقيق الطفرة التي تبقى أمل قطاع واسع من الجزائريين.

ويبدو محمد سعوي، المستشار الدولي في الاستثمار، تشاؤمه حيال نجاح العديد من التجارب في الجزائر خوفا من رداءة الخدمات الحكومية والعراقيل والقيود، التي تضعها الإدارة أمام أصحاب الاستثمارات، فيقول لوكالة الأنباء الألمانية إن شروط الاستثمار غير محفزة تماما ولا تساعد إطلاقا على جذب الأفكار ولا الاستثمارات الوطنية ولا الأجنبية.

ويرى أنه من غير المعقول أن تطلب الإدارة من رجل أعمال أن ينتظر ثلاث أو أربع سنوات وطيلة هذه المدة ترغمه على دفع مبالغ مالية غير قابلة للتعويض، دون تقديم ضمانات بقبول ملفه.

ولأن التجارب السابقة لا تزال محفوظة في الأذهان، يحذر المحلل في الاقتصاد السياسي عبد الرحمن عية من فشل تجربة الصيرفة الإسلامية، التي أطلقتها الحكومة من أجل تدعيم إمكاناتها المالية واستقطاب ثلث الكتل النقدية المتواجدة خارج البنوك والتي تصل إلى 50 مليار دولار.

ومع دعوة تبون إلى رقمنة التعاملات الإدارية في كل القطاعات الاقتصادية والمالية لإزالة ما أسماه "الضبابية المفتعلة" في هذه القطاعات، وتكريس الشفافية قصد النهوض بالاقتصاد الجزائري، زادت التعقيدات إذ قليل من المراقبين يراهنون على نجاح هذا التمشي لأسباب كثيرة.

وإذا كان استياء تبون، وهو الرئيس والقاضي الأول في البلاد، من نوعية الخدمات التي تقدمها الإدارة قد بلغ ذروته ولم يعد خفيا على أحد، فكيف هو حال المواطن البسيط الذي لا حول ولا قوة له، أو رجل الأعمال، الذي يرغب في إطلاق مشاريع استثمارية فائدتها تطول المجتمع أو فئة منه.

سياسة عرجاء

المتابع لما يحصل في الجزائر يمكن أن يستشف حقيقة واحدة وهي أن السياسة في أكبر دول منطقة شمال أفريقيا من حيث المساحة وأكثرها

فرح العديد من الأوقات التي حرمت الدولة من النهوض، والمواطن من الرخاء، في دولة تنافس على ثروات أسالت لعاب الكثير من الطامعين ولا تزال.

وحتى تبون، الذي تولي السلطة قبل أشهر لم يخف سخفه على ذلك وقد ضاق زعرا من هذه الممارسات واستشاط غضبا في وجه البيروقراطية علنا، مرة أولى في حديثه لوسائل إعلامية، ومرة ثانية خلال ترؤسه للقاء حول الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.

ويفسر تساؤل رئيس الجمهورية عن السبب، الذي يجعل بعض الإدارات على المستوى المحلي لا تنفذ قرارات مجلس الوزراء رغم أنه هو صاحب السلطة، عجز الدولة عن مواجهة اللوبيات المزروعة في مفاصل الأجهزة الإدارية. وقال في خطابه أمام رجال الأعمال والمستثمرين "هذه الإدارات لا تزال تعمل بطرق ووسائل قديمة تجاوزها الزمن ولا تسمح بعرفة ما يمتلكه الجزائريون من عشارات وشركات على المستوى الوطني".

أخطر الأمراض، التي وقفت حجر عثرة أمام خروج الإدارة الجزائرية من مأزقها، والدولة من تخلفها. ولعل معاينة رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد، خلال اللقاء الأخير للحكومة بولاية البلاد، أجب دليل على ذلك.

وقد نبه جراد إلى خطورة البيروقراطية، حيث وصفها بـ"الوباء"، الذي تمكن من تحجيم نسبة تطبيق القرارات إلى نسبة تتراوح ما بين 10 و20 في المئة فقط. وهذا أكد مدى انحدر البيروقراطية إلى هذا المستوى السحيق من الرداءة، وأصبح يشكل خطرا حقيقيا على التنمية الوطنية، ومن ثم تكبير دواليب الدولة ومؤسساتها عن القيام بمهامها.

ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك فيؤكدون أن الإصلاحات، التي فرضها الحراك الشعبي، الذي هز البلاد في يوم 22 فبراير 2019، على السلطة، لا تزال تراوح مكانها، وأن الفساد الإداري قد تغول على الدولة، التي باتت رهينة تراكمات عقود من الفساد الإداري، الذي

«السودان على طريق المصالحة».. تاريخ من دبلوماسية الوساطة

او لا تكون على الإطلاق، فالمقصود في الواقع ديمقراطية قائمة على التنازلات الديمقراطية وعلى التوافق الديمقراطي الذي ينبذ العنف نبذا مطلقا.



محمد الحسن ولد لبات
لا مصالحة ما لم تُكشف حقيقة انتهاكات حقوق الإنسان وجبر الأضرار

وإن كان نجاح الوساطة الأفريقية في السودان، لن يكون خاتمة المطاف في مسيرة السودان الطويلة نحو السلام، وبناء النظام الحر الضامن للتحويلات الديمقراطية والمؤسسية التي يتطلع إليها الشعب السوداني بكل مكوناته، فإن "النجاح الباهر الذي حققته هذه الوساطة والإضاءات النظرية التي يقدمها الكتاب" لهذا المسار التاريخي سيجعل من الثورة السودانية نموذجا يحتذى به.

وهذا الطرح هو ما خلص إليه الرئيس الأسبق كونايري في تقديم هذا المؤلف، الذي يشكل بالنسبة للدبلوماسيين والمدرسين والطلبة والباحثين، حالة دراسية تنطوي على طرق التعامل مع العراقيل والمعوقات التي تجابه مسلمات الوساطة.

وإذا كانت التساؤلات التي يثيرها بحكمة المؤلف بشأن المستقبل، تمثل نداء ملحا للالتزام الحيطه واليقظة النقوى لنفادى أي انحراف للمرحلة

كونايري في تقديم المؤلف يجتري تحركات العمل الدبلوماسية المعقد، فكتاب ولد لبات، الذي صدرت نسخته العربية عن المركز الثقافي بالعاصمة الليبية يعتبر "اختيارا جريئا على ممارسة الوساطة المنسمة بالمشافة النزيمية والحياد الفكري المنصف".

ويشير كونايري في المقدمة إلى أن هذا العمل الفكري يشكل "إسهاما قيما في ترسيخ المذهب الأفريقي للوساطة، ومرجعا علميا للاستفادة من تجربة تطبيقية على أرض الواقع".

وتطرق ولد لبات إلى الهنات والنواقص التي قد تشوب الوساطة وعبوبها. وعادة، يتطلب نجاح الوساطة في النزاعات توفر منظومة ملائمة للدعم لتزويد المبعوثين بما يلزم من الموظفين المساعدين والمشورة السلمية، وكفالة توافرها يلزم من موارد لوجستية ومالية لإجراء المحادثات وفق دبلوماسية تعمل للحيولة دون تصعيد الصراع وللمحد من انتشارها عند حدوثها.

وفي سياق ذلك، يرى ولد لبات في كتابه، أن الديمقراطية في قارة أفريقيا، لا بد أن تكون توافقية جامعة

الانسجام، إلا في ظل نموذج ديمقراطي ينا عن المقولة التي مؤداها أن "من ينل الأغلبية يتولى الحكم ومن يفقدها لا يبقى له ملجأ سوى المعارضة". ويرى المتابعون إن تلك ثنائية لا جدوى منها ولا معنى لها في المنطقة العربية، فدايئاتها تتمثل في الإقصاء والحرمان والظلم والحيف والتوترات والإزمات، ذلك أن مثل هذا المبدأ لا يعمل إلا في المجتمعات، التي انصهر فيها الفرد ضمن المجموع، وحيث يتعالى مفهوم الشعب على الهويات المتميزة.

وبعد الكتاب الواقع في 424 صفحة من الحجم المتوسط، شهادة حية يرويها ولد لبات وزير خارجية موريتانيا سنة 1997 عن المسار الذي قطعتة المفاوضات بين اطراف الأزمة السودانية التي اندلعت في أعقاب انهيار حكم الرئيس عمر البشير، قبل توصل الفرقاء السياسيين إلى اتفاق المصالحة الذي كان من بين نتائجه ميلاد المجلس الانتقالي.

ولعل ما كتبه الرئيس المالي الأسبق عمر

ويعتبر الإعلامي الجزائري محمد مسلم أن ظاهرة البيروقراطية من بين

لندن - سلط الدبلوماسي الموريتاني محمد الحسن ولد لبات، وسيط الاتحاد الأفريقي السابق في الأزمة السودانية، من خلال كتاب "السودان على طريق المصالحة" نشر مؤخرا كيف أن غياب أسس بناء الدولة المدنية في هذا البلد اصطدم طيلة عقود بكثير من العقبات، التي جعلت من دبلوماسية الوساطة تشكل النقطة الأبرز في الخلافات بين القوى السياسية.

ويتناول ولد لبات، الذي عمل ممثلا للأمم العام للمنظمة الدولية للفرنكوفونية لتسوية النزاع الداخلي في تشاد عام 2008، في خمسة محاور تلك المسيرة من الدبلوماسية لتسوية نزاع قديم في السودان تتعلق بسياق الوساطة وإنصاح الوساطة ومسارات الوساطة وتحديات المرحلة الانتقالية وتساؤلات حول المستقبل.

ويشير الكتاب إشكالية جسيمة تطرحها الديمقراطية في السياق الأفريقي، وهي ديمقراطية يحتم عليها، أن تبنيك سبلا خاصة بها، فهذه المجتمعات المبنية على تمفصلات عرقية وطائفية وقبيلية، لن تتوفر على



الكتاب يثير إشكالية تطرحها الديمقراطية في السياق الأفريقي إذ يفترض أن تبنيك سبلا خاصة بها، ذلك أن مجتمعاتها مبنية على تمفصلات عرقية وطائفية وقبيلية